جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

إجابة نموذجية لامتحان مقياس قانون بيئة وتنمية مستدامة

للسنة الأولى ماستر، تخصص قانون بيئة وتنمية مستدامة للسنة الجامعية 2025/2024

الإجابة على السؤال الأول:

أ-عرف المشرع الجزائري البيئة بموجب المادة 04 من قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 بحيث يتبين من النص أن المشرع أخذ بالمفهوم الضيق للبيئة القائم على عناصرها الطبيعية فقط.

إلا أنه وبموجب المادة 39 نجد أن الحماية البيئية تشمل الإطار المعيشي، وهو ما تكلمت عنه المادتين 65 و 66 من نفس القانون (الإطار المعيشي الذي يشمل كل ما يدخله الإنسان من منشآت ومرافق.... وكل ما يحتاج إليه لتحسين إطاره المعيشي). بمعنى أن المشرع يتجه لحماية عنصري البيئة الطبيعية والصناعية. مما أمكن القول وأن قانون البيئة 03-10 يأخذ بصفة عامة بالمفهوم الواسع للبيئة.

-بينما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة بموجب المادة 04 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كما يلي: "التنمية المستدامة: مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

فيتضح أن المشرع أخذ بالمفهوم الذي أصبح يقوم على اعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة دون الإضرار بالبيئة من أجل تلبية حاجات الأفراد الحالية التي تقوم على المساواة والعدل الاجتماعي مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة وتحقيق النمو الاقتصادي.

ب-**تمثيل تكامل أبعاد التنمية المستدامة:**

حتى تتحقق التنمية المستدامة وجب تحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة، فلا تتحقق بتنمية وازدهار أحد الأبعاد على حساب بعد آخر، فلا تتحقق التنمية المستدامة إذا تم النهوض والوصول إلى الرفاه الاقتصادي، دون مراعاة البيئة، حيث يتم التركيز على التصنيع والتجارة وقطع الأشجار ورمي النفايات..... إلخ مما يؤدي بالإضرار بالبيئة. ولذلك كلما زاد التكامل بين الأبعاد كلما تحققت التنمية

المستدامة. فكلما اتسعت دائرة التكامل بين الأبعاد كلما اتسعت مجالات التنمية المستدامة والعكس صحيح، فإذا وصلنا إلى التكامل الكامل تحققت التنمية المستدامة 100بالمائة وهو ما يوضحه الرسم البياني الموالي.

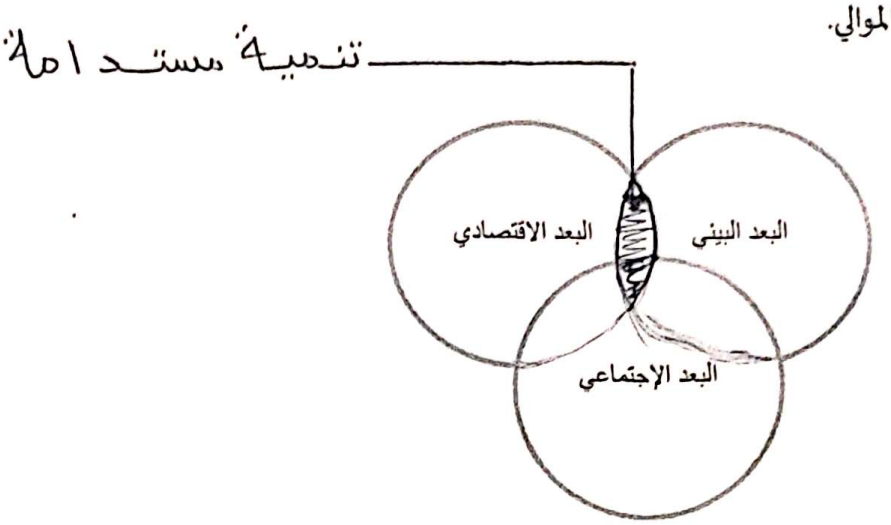

الإجابة على السؤال الثاني:

المؤتمر الذي عرف بمؤتمر ريو +20 هو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012، والذي من أهم نتائجه: وثيقة سميت ب: المستقبل الذي نصبو إليه، وساهم في تشجيع اللجوء إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة والمدن المستدامة والأمن الغذائي..... وهي كلها مفاهيم جديدة.

ومن أهم تطبيقاتها في الجزائر، إعداد مخطط وطني في مجال العمران يخدم البيئة ويحقق التنمية المستدامة تماشيا مع الإصلاحات البيئية التي تقوم بها الحكومة، فاهتمت بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من خلال منظومة تشريعية، ومنها قوانين التعمير كالقانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06، حيث حاول المشرع الجزائري استحداث مدن جديدة مستدامة للتخلي عن المدن التقليدية وتخفيف الضغط عليها خاصة المدن الكبرى والساحلية، وكمثال تطبيقي على ذلك المرسوم التنفيذي رقم 275/04 المتضمن مدينة ذكية مستدامة كمدينة سيدي عبد الله بولاية الجزائر. وتساهم تلك المدن في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالابتعاد الثلاثة وإدراجها ضمن مشاريعها وهي:

- البعد البيئي: كبناء منشآت معالجة النفايات والمياه القذرة بشكل تكنولوجي محافظ للبيئة وتنظيم عمليات الرسكلة واستخدام الطاقة الشمسية للإنارة داخل الحي، انشاء مساحات خضراء والحفاظ عليها. ادخال الالكترونيات والتكنولوجيات ودمج الطاقة النظيفة في عدة مجالات كالإعلام والحراسة والحضيرة ...الخ.

--البعد الاجتماعي: من خلال توعية السكان ونشر الثقافة البيئية بينهم، وتحقيق الأمن والرفاه لهم من خلال توفير النقل والخدمات الصحية والتربوية والتجارية التي تستخدم التكنولوجيا البيئية.

-البعد الاقتصادي: تساهم المدن الذكية في تحقيق البعد الاقتصادي من خلال استغلال التكنولوجيات النظيفة لتحسين مختلف الخدمات وتحقيق الجودة وزيادة الإنتاج وجذب الاستثمارات، وبالتالي توفير فرص العمل والرفاه للوصول إلى تنمية اقتصادية صديقة للبيئة.

- وكذلك في مجال الوظائف الخضراء، بدأت الجزائر تولي اهتماما كبيرا لها فأوجدت بعض مناصب العمل التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الصديقة مع البيئة ومثالها: مهندس طاقة شمسية، متخصصون في عملية تدوير النفايات والرسكلة، تقني تحويل النفايات إلى طاقة، مهندس معماري متخصص في البناء الأخضر، مهندس تقنيات نظيفة، مستشار في الاستثمار الأخضر... إلخ.

-بل وشجعت حتى المؤسسات العمومية على أن تقوم بمثل تلك الوظائف الخضراء في جميع المجالات، مثلا حتى البنوك تمول المشاريع الخضراء، وتمنح الأولوية لها ....

<u>الإجابة على السؤال الثالث:</u>

اعتمدت الدول الأعضاء للأمم المتحدة 17 هدفا للتنمية المستدامة، ووضعت لكل هدف مجموعة من المؤشرات، وكمثال عن تلك الأهداف القضاء على الفقر.

أما المؤشر فهو الذي يستخدم لمعرفة وقياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

د. ح/إ